لكثير من المحدثين كاحمد والنسائي فان خالف مع ذلك فهو القسم الثاني وهو المعتمد
على راي الاكثرين في تسميته فبان بهذا وصل المنكر من الشاذ وان كلا منهما قسمان يجتمعان
في مطلق التفرد او مع قيد المخالفة ويفترقان في ان الشاذ رواية ثقة او صدوق غير ضابط
والمنكر رواية ضعيف لسوء الحفظ او جهالته او نحو ذلك وكذا فرق في شرح النخبة بينهما
لكن مقتصرا في كل منهما على قسم المخالفة انتهى ثم في كلام للسيوطي اشكال فان اشتراط
الضعف في الراجح ايضا اعني المعروف مع انتفائه ما يدل عليه في كلام للص يأباه التصريح
في المثال بان رواه المعروف فيه ثقات قوله من طريق بالمهملة وفتح الموحدة وتشديد المثناة
التحتية واما ابوه فالفتح والتخفيف كما يستفاد قوله الفزاري بضم المهملة وسكون التحتية وزاي
بعدها راء وهو في الاصل الصلب الشديد والغلام الخفيف الروح قوله حريث بمهملة فجيم
كزبير قوله والفرد النسبي اي ما يكون التفرد في اثناء السند وهذا الشروع في بيان الاعتبار
والمتابعات والشواهد التي بها تبين الانفراد وعدمه المبني عليهما امر الشاذ والمنكر
وما يقابلهما ثم لا اختصاص في كلام العراقي وشارحيه للمتابعة والاستشهاد بالنسبي
بل يكون للمطلق ايضا مع ان التقييد وعبارات المصنفين بشيء يفيد نفي الحكم مما
عداه على ان المثال الذي ذكره للمتابعة من الفرد المطلق كما لا يخفى قوله خصهم قوم منهم
العراقي ومما يجب التنبيه له انه لا يقتصر في التابع والشاهد على الثقة بل يكون انه بالضعيف
ايضا اذ لا اعتماد عليه بل على من قبله نص عليه السخاوي وغيره ولهذا وقع في كتاب البخاري
ومسلم جماعة من الضعفاء في المتابعات والشواهد قوله القعنبي بفتح القاف وسكون
المهملة وفتح النون وموحدة ابو عبد الرحمن عبد الله بن مسلمة بن قعنب من اهل المدينة
سكن البصرة ومات بها سنة احدى وعشرين ومائتين وكان ثقة فقد نسب الى جده

قعنب

٦٢

قعنب وهو في الاصل الصلب الشديد والاسد قوله عبيد الله بالتصغير وكذا حنين بالمهملة
فالنون او غنم بضم المعجمة وكسر الميم المشددة وكذا ضبطه بعض العلماء قوله على عمومه اي الاثر
ولا يثبته ولصلاحه مع ما فيه من بيان حكمه للامراد بالغرار كان اولى من الاول الخالي عنها حيث
رد عليه بقوله اولى سقوطه ليكون مع ما بعده معمول قوله السابق قوله وثبت المتأخر
اي التاريخ والظاهر وثبت التأخر قوله والنسخ هو في اللغة حقيقة في الازالة مجاز
في النقل او بالعكس او مشترك او تمثيل النقل بنسخه ما في الكتاب تساهل قوله رفع
تعلق الخ فيكون قد اطلق على فعل الشارع وقد يطلق بمعنى الناسخ فيعرف بالخطاب
الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتا مع تراخيه
عنه وقيل في تعريفه ان يرد دليل شرعي متراخيا عن دليل شرعي مقتضيا خلاف حكمه
قوله بريدة تصغير بردة بضم الموحدة ابن الحصيب بمهملة كزبير الصحابي ان وقع التصريح
آه فيه خلل ظاهر نبه عليه ابن ابي شريف قوله من تصرف مصنف جرى على الاغلب نص عليه
الشمني قوله المعلق من تعليق الجدار وتعليق الطلاق ونحوه بجامع عدم الاتصال قوله
اذ هو للمعضل اعم لجواز وقوعه في اثناء السند او في اوله وهذه احدى مادتي الافتراق
وسمي من زعم ان لا يقع الافتراق بهذا ولم يذكر الشارح المادة الاخرى التي ينفرد بها التعليق
وهي ما اذا كان المحذوف اول الاسناد واحدا فقط وكان ينبغي ان يذكرها ليتم دعواه
العموم من وجه وقوله بالجزم كذكر وزاد وقال وروى وغيرها وصيغة التمريض كيروى
ويروى وقيل ويقال ويذكر بالبناء للمجهول في الكل لنكتة كان يكون ليس على شرطه
وان كان مقبولا او لم يسمعه سماعا عاليا وهو معروف من جهة الثقات عن ذلك المروي
عنه فيقتصر على صحته وشهرته او يكون ذكره في موضع اخر بالحديث فترك اعادته

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)